يسر إدارة الثقافة الإسلامية
دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
لفضيلة الشيخ
د. سعيد الكملي
من المغرب

التاريخ	الوقت	عنوان المحاضرة
الأحد 18 جمادى الآخر الموافق 27 مارس	بعد صلاة المغرب مباشرة	محافظة العاصمة - منطقة الفيحاء ق2 مسجد الفارس
الأثنين 19 جمادى الآخر الموافق 28 مارس		محافظة الجهراء - منطقة الجهراء القديمة ق2 مسجد البسام
الثلاثاء 20 جمادى الآخر الموافق 29 مارس		محافظة الأحمدي - منطقة هدية ق3 مسجد جميل النصر الله
الأربعاء 21 جمادى الآخر الموافق 30 مارس		محافظة الفروانية - منطقة العارضية ق11 مسجد بتلة الخرينج

99255322 thaqafa thaqafa1 alThaqafa

لتقاعسهم في متابعة الشركات المقصرة

«الأموال العامة» توصي بإحالة مسؤولين حكوميين إلى النيابة

■ الطريجي : اللجنة تحققت من وجود تقصير حكومي من قبل بعض الجهات الحكومية

اجتماع لجنة حماية الاموال العامة

انتهت لجنة حماية الأموال العامة خلال اجتماعها امس إلى ضرورة إحالة بعض مسؤولي الجهات الحكومية إلى جهات التحقيق لتقاعسهم عن متابعة شركات لم تنفذ عقودها المبرمة مع بعض الوزارات كما أوصت بإحالة العضو المنتدب ورئيس مكتب الهيئة المسؤول عن بيع عقارات خاسرة في لندن إلى النيابة العامة.

وذكر رئيس اللجنة النائب الدكتور عبد الله الطريجي في تصريح إلى الصحافيين عقب الإجتماع أن اللجنة بحثت بحضور ممثلي بعض الوزارات وديوان المحاسبة عقود بعض الشركات المخالفة والمتجاوزة على المال العام وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمة في الجلسة السابقة مشيرا إلى ان اللجنة تحققت من وجود تقصير حكومي من قبل بعض الجهات الحكومية وذلك من خلال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الشركات المقصرة في تنفيذ بنود العقود المبرمة معها.

واضاف ان اللجنة انتهت إلى العديد من التوصيات ومن اهمها تشكيل لجنة حكومية لاتخاذ الإجراءات القانونية بإحالة مسؤولين حكوميين إلى جهات التحقيق وذلك لتقاعسهم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة لشروط العقود كما أوصت بضبط وتطوير آلية التعاقد المستقبلي مع الشركات المنفذة لمشاريع الحاسب الآلي في الوزارات.

وأوضح ان اللجنة ناقشت كذلك بيع بعض العقارات في لندن ودول أوروبية أخرى مشيرا إلى انه تبين للجنة ان شركة سان مارتن حققت خسائر كثيرة بعد بيعها عدد كبير من عقارات المحفظة العقارية يبلغ 54 عقارا تمثل نحو 77 في المئة من إجمالي المحفظة العقارية الأوروبية وبخسائر تقدر في 68 مليون و791 الف و474 جنيه استرليني.

■ توصية بضبط وتطوير آلية التعاقد المستقبلي مع الشركات المنفذة لمشاريع الحاسب الآلي

وبين الطريجي ان اللجنة استعرضت تقرير ديوان المحاسبة وتبين لها ان المسؤول المباشر عن هذه العقارات في لندن تعمد عدم التعاون مع ديوان المحاسبة كما اخفى مستندات مطلوبة للتحقيق لافتا إلى وجود لجنة تحقيق برلمانية رفعت تقريرها إلى المجلس متضمنا إحالة العضو المنتدب في هيئة الإستثمار بدر السعد وكذلك رئيس مكتب الإستثمار في لندن إلى النيابة.

واضاف ان لجنة حماية الأموال العامة أوصت بإحالة بدر السعد ورئيس المكتب الذي قام ببيع العقارات في لندن صالح الزومان إلى النيابة العامة مشيرا إلى أنه سيتم إحالة تقرير اللجنة إلى مجلس الأمة ومناقشته مع تقرير لجنة التحقيق في مكتب استثمارات لندن والمقرر في جلسة 29 الجاري.

■ شركة سان مارتن حققت خسائر كثيرة بعد بيعها عدداً كبيراً من عقارات المحفظة العقارية

نفخر بإنجازات هذا المجلس الذي أصدر تشريعات تمس احتياجات كل الشرائح

الحريص : سأقدم استجواباً لوزير التجارة عن «المشاريع الصغيرة».. قريباً

■ العلي دأب على المماطلة في تنفيذ القانون الذي يهم شريحة كبيرة من المواطنين

■ هناك 90 طلبا حتى الآن لم يصرف للشباب في اي مشروع من المشاريع الصغيرة

كتب مصطفى كامل

أعلن رئيس اللجنة التشريعية مبارك الحريص عن عزمه تقديم استجواب قريب جدا لوزير التجارة يتعلق بمحور رئيسي حول عدم تنفيذ قانون تنمية المشاريع الصغيرة الذي اقره المجلس منذ ثلاثة سنوات اضافة الى محاور اخرى تتعلق بمخالفات في وزارة التجارة.

واشار الحريص في تصريح للصحافيين الى انهم كنواب يفخرون بإنجازات هذا المجلس الذي اصدر تشريعات تمس احتياجات كل الشرائح بالمجتمع الا ان الجميع يلاحظ تأخر الحكومة في تنفيذ وانجاز هذه القوانين التي اقرت.

واضاف الحريص ان وزير التجارة دأب منذ اكثر من عام على المماطلة في تنفيذ قانون المشروعات الصغيرة والذي يهم شريحة كبيرة من المواطنين ممن عقدوا آمالا كثيرة على هذا المجلس لتنفيذ هذا القانون باعتبار انه صادر منذ ثلاثة سنوات ومن فترة طويلة ينتظر الشباب إصدار هذا القانون العام الذي يتضمن لائحة داخلية نافذة ويفترض تنفيذه لإعطاء الشباب قروضهم.

وزاد بقوله : هناك 90 طلبا حتى الان لم تصرف للشباب في اي مشروع من المشاريع الصغيرة التي سوف تنفع البلد فيما يتحدث الجميع عن تنويع مصادر الدخل وفتح المجال امام الشباب نجد وزير التجارة متخلفا عن الركب بعيدا في هذا الجانب مبينا ان هناك ملفات اخرى سيتحدث عنها في الاستجواب المزمع تقديمه قريبا الى وزير التجارة الى جانب محاور اخرى يتضمنها الاستجواب من اهمها ملف تنمية المشاريع الصغيرة الذي علق عليه الشباب امالهم في تنمية دخلهم المالي.

وذكر الحريص انه بدلا من إعطاء الفرصة للشباب فرصتهم في العمل بالقطاع الخاص الحر نجد وزير التجارة قد حول ادارة تنمية المشاريع الصغيرة الى مجال للتنفيع والمناصب عبر تعيين الإدارات والموظفين والمسؤولين الكبار ومنحهم مكافآت كبيرة دون ان يكون للشباب نصيب من هذا الامر.

اللجنة ناقشت الحساب الختامي للمؤسسة للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات» : «السكنية» حققت الالتزام بتوزيع 12 الف وحدة سنوياً

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

■ تسوية 52 % من ملاحظات ديوان المحاسبة وهناك 40 أخرى باقية من اصل 81

■ وحدة التدقيق غير فعالة والديوان لم يرصد أي تقرير لها خلال فحصه لمستندات المؤسسة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2016/2017 بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان وتبين لها ما يلي :-

أولا : تنفيذ المؤسسة الالتزام الحكومي بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا

تبين اللجنة ان المؤسسة حققت التوزيعات المتفق عليها بين المجلس والحكومة والبالغة 12 الف وحدة سكنية سنويا وان كان هذا التوزيع على المخطط إلا ان المؤسسة افادت ان عقود البنية التحتية والخدمات تم ترسية وتوقيع بعضها والبعض الاخر في طور الطرح والترسية.

ثانيا : جدية المؤسسة في تسوية الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة

حسب تقرير الجدية الوارد من ديوان المحاسبة تبين للجنة ان الديوان قيم المؤسسة بالجدية إلى حد ما حيث تم تسوية ما يعادل 52% من الملاحظات الا ان مازالت 40 ملاحظة لم يتم تسويتها من اصل 81 ملاحظة ، ورغم إفادة المؤسسة ان اغلب هذه الملاحظات تتعلق بشؤون الموظف وسيتم حلها مع اصدار اللائحة الادارية الجديدة والتي ستصدر خلال شهرين وشددت اللجنة على ضرورة الانتهاء من اصدار هذه اللائحة حيث ان افادة المسؤولين في المؤسسة في السنة السابقة تضمنت نفس الرد وهو ان اللائحة ستصدر خلال شهرين وهو مالم يحصل حتى الآن.

اما ما يخص وحدة التدقيق الداخلي ورغم وجودها في الهيكل إلا أنها غير فعالة حيث لم يرصد الديوان أي تقرير لهذه الوحدة خلال فحصة لمستندات المؤسسة وهو ما يتنافى مع دور وحدة التدقيق الداخلي التي يجب ان تفحص وتقيم اجراءات المؤسسة وترسلها إلى اعلى سلطة إشرافية لاتخاذ الاجراءات المناسبة على ضوء ما يذكر في هذه التقارير.

ثالثا : التعاون مع الجهات الرقابية والالتزام بتوجيهات المراقبين الماليين.

تبين للجنة ان المؤسسة رغم تكليفها لمسؤول لتنسيق بين طلبات الديوان والادارات التابعة للمؤسسة الا ان الردود عادة ما تكون بطيئة او متقوصة كما تبين للجنة ان المراقب المالي سجل 103 حالة امتناع عن صرف الاستمارة وتم تمريرها من قبل المدير العام وهو عدد كبير جدا نسبة الى الجهات المستقلة ، وكانت اغلب الامتناعات تخص صرف مكافآت او زيادات في عقود الموظفين الغير الكويتيين دون الرجوع للخدمة المدنية (كان ذلك قبل اعطاء مجلس الادارة اختصاصات مجلس وديوان الخدمة المدنية) ،والجدير بالذكر انه لا يوجد اي ضوابط من قبل مجلس الادارة تخص فرق العمل او صرف المكافآت حسب افادة ديوان المحاسبة.

رابعا : آلية اختيار المكاتب الاستشارية وجودة اعمالها

تبين للجنة ان المؤسسة لا تأخذ موافقة لجنة البيوت الاستشارية بحجة انها معفية من هذا الامر وهو ما عارضه ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين مؤكدين ان الاعفاء كان لمدة خمس سنوات فقط وعليه يجب تجديد الاعفاء من قبل مجلس الوزراء ورغم ذلك فان المؤسسة لا توجد لديها اي ضوابط لاختيار البيوت الاستشارية رغم القصور الواضح في اداء المكاتب الاستشارية

أكد أن «المالية» سوف تستمع الى شرح الجهات الحكومية المعنية بشأن الموازنات المالية

الشايع : إنجاز التقرير النهائي «لوثيقة الإصلاح» الأحد المقبل

كتب مصطفى كامل

أعرب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع عن امله ان تنتهي اللجنة في اجتماعها الاحد المقبل من انجاز تقريرها في شان دراسة الوضع الاقتصادي وتوصياتها حول وثيقة الاصلاح المالي لرفعها للمجلس ومناقشتها في جلسة الثلاثاء المقبل.

وقال الشايع في تصريح للصحافيين ان اللجنة سوف تجتمع لاستكمال مناقشة وثيقة الاصلاح المالي حيث تمت دعوة وزير المالية ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير الكهرباء والماء وغرفة تجارة وصناعة الكويت والجمعية الاقتصادية وجمعية المحاسبين واتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد المصارف وعدد كبير من المختصين.

واضاف ان اللجنة سوف تستمع الى شرح الجهات الحكومية المعنية بشان الموازنات المالية ووجهات نظر وتصورات الجهات الاقتصادية المشاركة في الاجتماع حول الوثيقة.

واوضح ان من المتوقع ان تنتهي اللجنة من تقريرها بشان وثيقة الاصلاح المالي وتصوت عليه في اجتماعها الاحد المقبل حيث ستطرح كافة التصورات المقدمة ومنها ما يتعلق بشرائح تعرفة الكهرباء والماء للوصول الى توافق ووضع التوصيات النهائية بشانها.

وحول التصعيدات النيابية بشان ما اثير حول البديل الاستراتيجي أوضح الشايع ان قانون البديل الإستراتيجي تم تقديمه الى احدى اللجان البرلمانية منذ اكثر من سنة وتم التعديل عليه من قبل النواب وان القرار النهائي بالموافقة عليه او رفضه يرجع لمجلس الأمة. وأهاب الشايع بالجميع التريث بشان ما اثير حول البديل الاستراتيجي للخروج بقرارات تحاكي الوضع المالي الحالي والمستقبلي قائلا «اعتقد ان لايوجد مسؤول او مواطن يرغب في ان يضر مستقبله ومستقبل اولاده حيث يعلم الجميع ان دخلنا الوحيد هو النفط وهي سلعة ناضبة قد تنتهي.

نظراً لخصوصيته باعتباره المصدر الوحيد للدخل في الكويت

الجلال: تطبيق «البديل الإستراتيجي» على القطاع النفطي مرفوض

ابدى النائب طلال الجلال رفضه لتطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين في القطاع النفطي جملة وتفصيلا نظرا لخصوصية هذا القطاع الذي يعتبر المصدر الوحيد للدخل في الكويت فالمساس بحقوق العاملين فيه سيكون له تداعيات وانعكاسات خطيرة على المدخول النفطي للدولة.

وقال الجلال في تصريح صحافي «ان مشروع البديل الإستراتيجي جيد بالنسبة للقطاعات الاخرى حيث سيحصلون بموجبه على امتيازات مالية اما بالنسبة للقطاع النفطي فانه سينقص من حقوق العاملين به لذا فات استثناء هذا القطاع من البديل الاستراتيجي ضرورة حيث ان تطبيقه سيتسبب في ابعاد الخبرات والعمالة الوطنية وسيفرغ القطاع من خبرات ابناء الكويت.